

انخفاض الناتج المحلي للاقتصادات الكبرى في الربع الثاني يسلب الضوء على تداعيات جائحة كورونا

أبرز النقاط

- أظهرت مجموعة من البيانات الاقتصادية، تراجع الناتج المحلي في الربع الثاني بكافة أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، مما سلط الضوء على تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وقد مرت أسوأ مراحل التراجع بالفعل ولكن تبقى المخاوف المتعلقة بوتيرة واستمرارية التعافي.
- انكماش الناتج المحلي الأمريكي بنسبة ٣٢,٩% على أساس سنوي في الربع الثاني، ومن المتوقع حدوث انتعاش قوي في الربع الثالث، إلا أن تزايد حالات الإصابة بفيروس منذ منتصف يونيو والأداء الضعيف لسوق العمل والمسؤوليات السياسية حول حزمة التحفيز الجديدة تساهم في تعزيز المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي.
- تراجع الناتج المحلي في منطقة اليورو بنسبة ١٢,١% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني، وإقرار الاتحاد الأوروبي لحزمة التمويل المشترك بقيمة ٧٥٠ مليار يورو، مما عزز من معنويات التفاؤل تجاه الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط.

المخزون التجاري) بنسبة ٤٩%. وكان الإنفاق الحكومي هو العنصر الوحيد الذي تمكن من تسجيل ارتفاعاً بنسبة ٢,٦%.

وحدث الجزء الأكبر من تراجع الإنتاج في وقت مبكر من الربع، مع تحسن النشاط التجاري في مايو ويونيو إذ تم تخفيف قيود "البقاء في المنزل" وبدأ تنفيذ برامج التحفيز الحكومية. ويشير ذلك إلى حدوث انتعاش ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث، كما تشير التقديرات الأنية الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا إلى بلوغ معدل النمو حالياً إلى حوالي ٢٠%. إلا أن التزايد الكبير في حالات الإصابة بالفيروس منذ منتصف يونيو وما أعقب ذلك من تعليق خطط إعادة فتح الاقتصاد أو التراجع عنها، هذا إلى جانب انتهاء برنامج إعانات البطالة الإضافية في يوليو (وفشل الكونجرس حتى الآن في التوصل إلى اتفاق لإقرار حزمة تحفيز مالي جديدة - وكانت الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس ترامب مؤخراً بمثابة محاولة لتجاوز الكونجرس وبدء حزمة تحفيز أصغر حجماً خاصة به)، ساهمت كل تلك العوامل مجتمعة في تأجيل مخاوف تعطيل الانتعاش. وعلى الرغم من تعافي أنشطة مؤشرات مديري المشتريات الصادرة عن مؤسسة (ISM) وارتفاعها في الوقت الحالي فوق مستوى ٥٠ بما يشير إلى "عدم حدوث تغيير"، إلا أن ثقة المستهلك انخفضت مجدداً في يوليو في ظل تراجع معنويات التفاؤل بشأن الستة أشهر المقبلة.

كشفت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الضعيفة للربع الثاني من العام الحالي عن التداعيات السلبية التي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا نتيجة لإغلاق أنشطة الأعمال على نطاق واسع وفرض قيود السفر بهدف احتواء تفشي جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أن أسوأ حالات تراجع الإنتاج قد انتهت بالفعل، إلا أن المخاوف ما تزال قائمة بشأن وتيرة التعافي واستمراريتها - خاصة في الولايات المتحدة إذ تسبب استمرار تزايد حالات الإصابة بالفيروس في تعطيل إجراءات إعادة فتح الاقتصاد في بعض الولايات، هذا إلى جانب مسؤوليات أعضاء الكونجرس بشأن حزمة التحفيز المالية الجديدة بما ساهم في زيادة حالة عدم اليقين. ومن جهة أخرى، تواصلت السياسة النقدية التيسيرية عزل أسواق الأسهم بمنأى عن تلك المخاوف، إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ بنسبة ٥,٥% في يوليو، ويقترب الآن من بلوغ أعلى مستوياته على الإطلاق المسجلة في فبراير. كما أن أسعار الفائدة المنخفضة (بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الضعيف) تعمل على تقييد أداء عائدات السندات طويلة الأجل، إذ انخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات إلى ٠,٥% فقط في أوائل أغسطس، بما أدى أيضاً إلى إضعاف قيمة الدولار.

الولايات المتحدة تعاني من انخفاض تاريخي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني

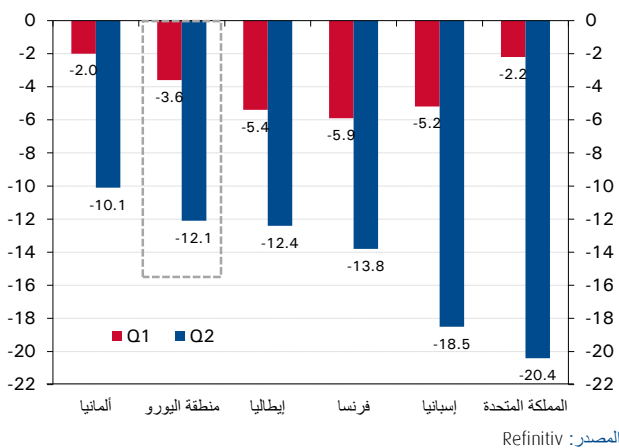
كما كان متوقعاً، عانى الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من انكماش حاد بمستويات غير مسبوقة على خلفية التدابير المطبقة لاحتواء تفشي الجائحة، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي -٣٢,٩% على أساس سنوي (-٩,٥% على أساس ربع سنوي) بعد انخفاضه بنسبة ٥% في الربع الأول (الرسم البياني ١). وجاء في الصادرة تراجع مستويات الاستهلاك الخاص بنسبة ٣٥% (بما في ذلك انخفاض الإنفاق على الخدمات بنسبة ٤٤%)، بينما انخفض الاستثمار الخاص (بما في ذلك

التحذير من مخاطر الايقاف المبكر لإجراءات التحفيز المالي وحث الكونجرس على الموافقة على حزمة دعم جديدة. وفي ذات الوقت، كان التزام الاحتياطي الفيدرالي بسياساته التيسيرية – بالتزامن مع تجدد مخاوف تفشي الجائحة وتراجع التدفقات نحو أصول "الملاذ الأمن" التي شهدناها سابقاً – من العوامل التي ساهمت في التراجع الأخير الذي شهده الدولار الأمريكي، إذ سجل الوزن الترجيحي لمؤشر الدولار تراجعاً اضافياً بنسبة ٤% في يوليو، ويعتبر حالياً أقل بنسبة ٩% عن مستويات الذروة المسجلة في مارس. وفي ظل ضعف مستويات النمو والتراجع الشديد لمعدل تضخم الإنفاق الاستهلاكي الأساسي، ٩,٠% فقط على أساس سنوي في يونيو، فإن ضعف الدولار لا يعتبر من المسائل الجوهرية التي تحرك سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. إلا أنه في حالة شهد الدولار المزيد من التراجع الحاد، فقد يتسبب ذلك في تعزيز المخاوف المتعلقة بوضع الدولار كعملة احتياطية وما قد يخلفه ضعف الدولار من تأثيرات معاكسة على النمو العالمي.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في الربع الثاني، إلا أن آفاق النمو تتحسن

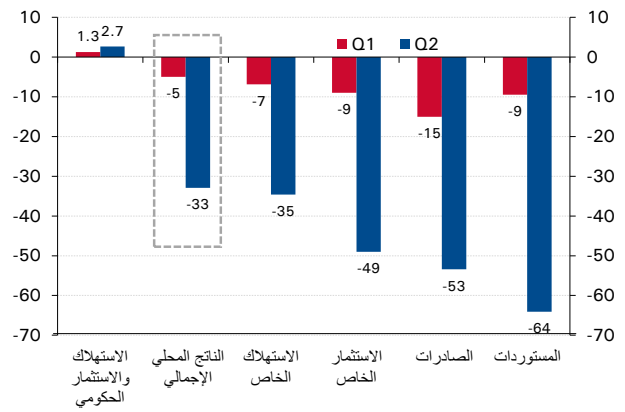
أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني لمنطقة اليورو صورة أكثر تشاؤماً من الولايات المتحدة. إذ انخفض الإنتاج المحلي لمنطقة اليورو بنسبة ١٢,١% على أساس ربع سنوي بعد انخفاضه بنسبة ٣,٦% في الربع الأول (الرسم البياني ٣). وشهدت بعض الدول الأوربية انخفاضاً أكثر حدة، خاصة إسبانيا (-١٨,٥%) وفرنسا (-١٣,٨%)، في حين كان الانكماش في ألمانيا أقل حدة (-١٠,١%) بفضل النجاح النسبي للسلطات في احتواء تفشي الجائحة. هذا وأظهرت البيانات الخاصة بالمملكة المتحدة، انخفاض الإنتاج بنسبة ٢٠,٤% في الربع الثاني على أساس ربعي – أي بمعدل أسوأ من الدول الأخرى وهو الأمر الذي يمكن تفسيره جزئياً نتيجة لتسجيل المملكة المتحدة لمعدل انكماش أقل في الربع الأول.

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية ٢٠٢٠ (على أساس ربع سنوي)



وعلى الرغم من أن الارتفاع الأخير في حالات الإصابة بالفيروس في بعض الدول وإمكانية تفشي موجة ثانية في فصل الشتاء ما زالت تلقي بظلالها على آفاق النمو، إلا أن بيانات مسح مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو تشير إلى بدء التعافي الاقتصادي على المدى

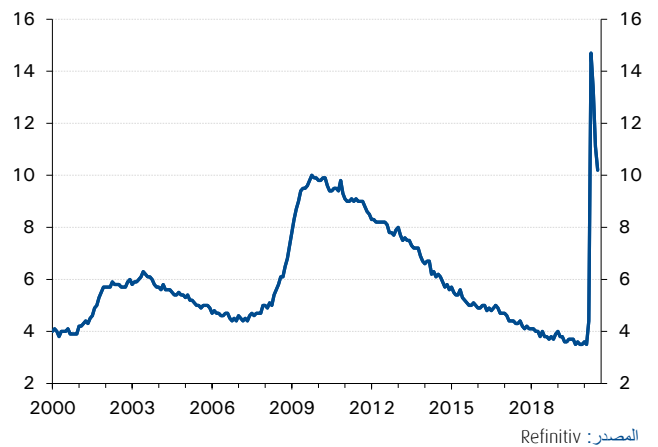
الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (على أساس ربع سنوي)



المصدر: BEA / Refinitiv

ويعتبر استمرار تدهور سوق العمل من ضمن أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على آفاق النمو. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التوظيف بمستويات فاقت التوقعات بإضافة ١,٨ مليون وظيفة في يوليو، إلا أن الوتيرة كانت أبطأ مقارنة بمعدلات شهر يونيو، كما أن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً للغاية عند مستوى ١٠,٢% (الرسم البياني ٢). وقد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى إمكانية خسارة جزء من الدخل نتيجة لخفض الإعانات، إلى أحداث صدمة حادة للإنفاق الاستهلاكي الذي انتعش في يونيو إلى -٤,٨% على أساس سنوي مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة بنسبة -١٦% في أبريل، إذ يزال أقل بنسبة ٧% عن مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الجانب الإيجابي، فقد تكون مدخرات الأسر قد تراكت خلال الأشهر الأخيرة من خفض المصروفات، مما مكن من استخدامها مؤقتاً لتمويل الإنفاق لحين إقرار الكونجرس حزمة تحفيز جديدة خلال شهر أغسطس على الأرجح.

الرسم البياني ٢: معدل البطالة في الولايات المتحدة (%)



المصدر: Refinitiv

وكما كان متوقعاً، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية دون تغيير في اجتماعه المنعقد في يوليو، محتفظاً بمعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية في حدود ٠,٠٠-٠,٢٥%، كما أبقى أيضاً على برنامج التيسير الكمي وتعهده بالحفاظ على سياسته التيسيرية حتى تمر الأزمة، وقد يصل الأمر إلى استخدام المزيد من أدوات الدعم إذا تعثرت وتيرة التعافي الاقتصادي. وواصل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاي باول

وفي خطوة مماثلة لتلك التي اتخذتها الشهر الماضي وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز، خفضت وكالة "فيتش" النظرة المستقبلية للديون السيادية في اليابان من مستقرة إلى سلبية، نتيجة الأفاق الاقتصادية القاتمة وتزايد المخاوف المتعلقة باتساع فجوة العجز المالي وارتفاع الديون. إلا أنه على الرغم من ذلك، أبقى بنك اليابان سياسته النقدية دون تغيير في يوليو وأكد على غياب مخاطر الانكماش وأن البلاد ستتعافى تدريجياً من آثار الجائحة في النصف الثاني من العام الحالي. وكان معدل التضخم (باستثناء عنصرَي المواد الغذائية والطاقة)، وهو المقياس المفضل لبنك اليابان، مستقراً في يونيو عند مستوى ٠,٤% على أساس سنوي، إلا أن ظل أقل بكثير من مستوى ٢% المستهدف من قبل البنك المركزي.

تعافي الاقتصاد الصيني، إلا أن مشاكل الطلب ما تزال قائمة

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني انتعاشاً جيداً في الربع الثاني، إذ نما بنسبة ٣,٢% على أساس سنوي في ظل تخفيف قيود التنقل وبدعم من الإجراءات النقدية والمالية بعد أن شهدت البلاد أسوأ انكماش لها منذ عقود خلال الربع الأول (-٦,٨% على أساس سنوي) (الرسم البياني ٤). وفي واقع الأمر، تؤكد أحدث البيانات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للقطاعات التصنيعي وغير التصنيعي، انتعاش الأداء الاقتصادي بعد إجراءات الإغلاق، وإن كان بمعدل تدريجي ومع استمرار مخاطر التطورات المعاكسة الناجمة عن ضعف الطلب. في حين واصلت بيانات مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي وتلك الصادرة حديثاً عن مؤشر Caixin نفس الاتجاه التصاعدي، إذ ارتفعت إلى ٥١,١ في يوليو (٥٠,٩ في يونيو) و٥٢,٨ (٥١,٧ في يونيو) على التوالي، وظلت طلبات التصدير منخفضة على خلفية تراجع الطلب العالمي. وفي المقابل، تراجع نشاط قطاع الخدمات هامشياً خلال نفس الفترة، إلا أنه ظل معتدلاً عند مستوى ٥٤,٢ في يوليو (٥٤,٤ في يونيو)، وفقاً لمؤشر مدير المشتريات الرسمي لقطاع الخدمات.

من جهة أخرى، ظل معدل التضخم الأساسي (باستثناء المواد الغذائية) منخفضاً في يونيو، إذ تراجع إلى ٠,٩% مقابل ١,١% في مايو مما يعكس استمرار ضعف الطلب المحلي إلى حد ما. وانخفضت أسعار المنتجين للشهر الخامس على التوالي (-٣,٠% على أساس سنوي) على خلفية استمرار ضعف أسعار السلع. ومن المقرر أن يساهم ضعف الضغوط التضخمية في دعم جهود البنك المركزي للحفاظ على السياسات النقدية التيسيرية، إذ لم يتغير سعر الإقراض القياسي، للشهر الثالث على التوالي، في يوليو بالنظر لبوادر تحسن الاقتصاد. وعلى صعيد منفصل، ارتفع اليوان في شهر يوليو بنسبة ١,٣% على أساس شهري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بفضل تحسن التوقعات الاقتصادية وضعف الدولار.

القريب في ظل إعادة فتح الاقتصادات في الفترة الحالية إلى حد كبير، إذ انتعش المؤشر مرة أخرى واستعاد مركزه في منطقة التوسع وصولاً إلى ٥٤,٩ في يوليو - فيما يعد أسرع وتيرة نمو يشهدها منذ أكثر من عامين - مقابل ٤٨,٥ في يونيو، وذلك في ظل المكاسب القوية بصفة خاصة لكلا من فرنسا وألمانيا. وفي ذات الوقت، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة ٥,٧% على أساس شهري في يونيو وعادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما يشير إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية مع دخول الربع الثالث. كما تعكس هذه البيانات ضمناً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد يتعافى على الأقل بنفس السرعة في الولايات المتحدة خلال الربع الحالي. وتعتبر آفاق النمو بعد دلائل الانتعاش الأولية غير مؤكدة، إذ قد يستمر تأثير ارتفاع معدلات البطالة على الإنتاج لفترة طويلة، كما أن بعض الدول التي تتمتع بمساحة أكبر لتطويع سياساتها وتلك التي تنجح في تجنب تفشي موجة شديدة من الجائحة قد تتفوق على غيرها.

وقد تلقت آفاق نمو الاقتصاد الأوربي على المدى المتوسط دفعة بفضل الاتفاق التاريخي الذي توصلت له دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ وإقرارها لصندوق التمويل المشترك بقيمة ٧٥٠ مليار يورو بهدف معالجة تداعيات الأزمة. وسيتم توزيع دفعات الصندوق خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٢١-٢٠٢٣ بمعدل يزيد عن ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يعتبر كبيراً مقارنة بمعدلات تراجع الإنتاج، إلا أن أهميته تكمن في التالي: (أ) سيتم توزيع أكثر من نصف الأموال في هيئة منح بدلاً من قروض، (ب) سيتم تخصيص الدفعات ليس وفقاً لمساهمات الدول الأعضاء ولكن وفقاً لحجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة (ج) سيتم تمويل الصندوق من خلال أدوات الدين الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والتي يمكن سدادها جزئياً من رسوم عضوية الدول الأعضاء (بالإضافة إلى فرض بعض الضرائب الجديدة). ومن هذا المنطلق، تأخذ أوروبا خطوة أقرب لتحويلات المالية العامة بين الدول الأعضاء، والتي تعد من الأمور الهامة لتعزيز مصادقية منطقة العملة الموحدة على المدى البعيد. ومن المرجح أن تتلقى إيطاليا وإسبانيا أكبر قدر من المدفوعات.

القطاع الخارجي الياباني ما يزال يواجه رياح معاكسة

واصلت صادرات وواردات اليابان تراجعها خلال شهر يونيو في ظل الضعف المستمر لمعدلات الطلب المحلي والعالمي، إذ تراجعت الصادرات بشكل حاد مرة أخرى، بنسبة ٢٦% على أساس سنوي (مقابل -٢٨% في مايو)، وانخفضت الشحنات إلى الولايات المتحدة بمقدار النصف تقريباً نتيجة لضعف الطلب على السيارات وقطع الغيار، هذا إلى جانب استمرار ضعف الطلب الصيني. ومن جهة أخرى انخفضت الواردات بنسبة ١٤% في يونيو (وإن كان ذلك المعدل يعتبر أفضل من مستوى التراجع المسجل في مايو بنسبة ٢٦%) على خلفية ضعف الطلب المحلي بما ساهم في تضيق فجوة العجز التجاري للبلاد إلى ٢٦٩ مليار ين مقابل ٨٤١ مليار ين. ومن المقرر أن يؤثر ركود القطاع الخارجي بشدة على الاقتصاد الكلي. ووفقاً لأحدث الاستطلاعات التي أجرتها وكالة رويترز، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣,٩%، على أساس سنوي، في الربع الثاني - فيما يعد أسوأ معدل انكماش على الإطلاق - مقابل تراجع بنسبة ٢,٢% في الربع الأول.

أسعار النفط تتحرك ضمن نطاق محدود في ظل عودة تفشي فيروس كورونا

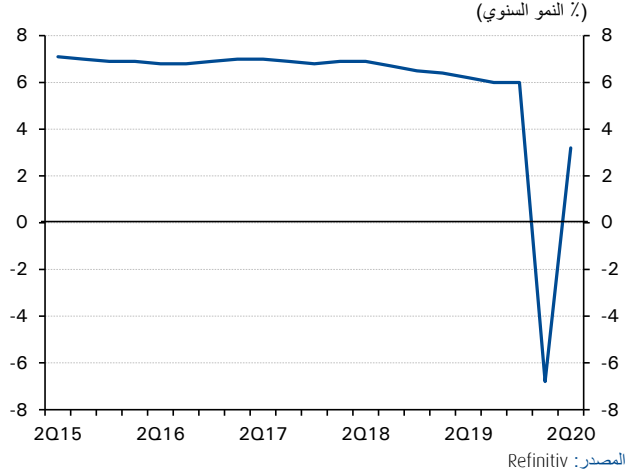
أنهت أسعار خام برنت تداولات شهر يوليو على ارتفاع بلغت نسبته ٦% وصولاً إلى ٤٣,٣ دولاراً للبرميل بعد أن تم تداولها ضمن نطاق محدود ما بين ٤٢ و ٤٤ دولاراً للبرميل على مدار الشهر (الرسم البياني ٥). ولم تشتعل مخاوف المخاطر الجيوسياسية الإقليمية إلا بعد الانفجار الذي شهدته مدينة بيروت في ٤ أغسطس، والذي ساهم بدوره في دفع سعر مزيج خام برنت للتخليق مجدداً وصولاً إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر عند مستوى ٤٥,٢ دولاراً للبرميل. وتلقت الأسعار دعماً على نطاق واسع نتيجة للعوامل التالية: (١) انخفاض إنتاج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك وعضدهم ١٣ دولة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة عقود، إذ بلغ ٢٤,٣ مليون برميل يومياً في يونيو، ووصل معدل الامتثال لمجموعة الأوبك وحلفائها إلى ١١٠% مقابل ٨٥% في مايو، (٢) الانخفاض غير الطوعي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي (حوالي - ٢ مليون برميل يومياً مقابل ١٣,١ مليون برميل يومياً في فبراير)، (٣) انخفاض مخزونات الخام التجارية الأمريكية، (٤) المراجعة التصاعدية لنمو الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٢٠ (٣٦٠٠ ألف برميل يومياً إلى -٧,٩ مليون برميل يومياً) من قبل وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر في يوليو.

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت

(دولار/برميل، نهاية الشهر)*



إلا أن الرياح المعاكسة والتي تتمثل في ضبابية وعدم اتساق الطلب على النفط على خلفية عودة تفشي جائحة فيروس كورونا، والتي أثارت شبح العودة إلى فرض القيود على حرية التنقل، مما قد يساهم في التأثير سلباً على أوضاع سوق النفط. كما أنه اعتباراً من أغسطس، بدأت الأوبك وحلفائها في تخفيف خفض الإنتاج بمقدار ٩,٧ مليون برميل يومياً (إلى ٧,٧ مليون برميل يومياً)، مما يزيد من إمكانية ارتفاع الامدادات، والذي قد ينعكس على المخزونات العالمية التي لا تزال مرتفعة. وسيكون التأثير على حجم العرض والطلب على النفط حوالي نصف ما كان مقرراً في بداية الأمر، وذلك بالرغم من قيام بعض المنتجين كالعراق ونيجييريا وأنجولا مواصلة تعميق مستويات خفض الإنتاج لتعويض عدم قدرتهم على التوصل إلى المستويات المستهدفة خلال الأشهر السابقة، وذلك كون أن هذه المتغيرات قد تم تسعيرها بالفعل، إلا أن أسعار النفط قد تتراجع في حالة ضعف نمو الطلب على النفط في الأشهر القليلة المقبلة.



النشاط الاقتصادي في الهند ما يزال ضعيفاً في ظل ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الهندي بشكل حاد في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) على خلفية إغلاق أنشطة الأعمال على المستوى الوطني، والذي ما يزال سارياً في بعض أجزاء البلاد. وظل مؤشر مديري المشتريات المركب للنشاط التجاري في حالة انكماش، بعد تحسنه في مايو/يونيو، إذ تراجع إلى ٣٧,٢ في يوليو مقابل ٣٧,٨ في يونيو. وتسبب ضعف النشاط الاقتصادي في تقليص الإيرادات العامة بنسبة ٦,٩% على أساس سنوي في يونيو على خلفية التراجع الشديد لإيرادات الشركات (-١٩,١%) فيما يعد أعلى معدل انخفاض يشهده على الإطلاق. وفي إطار مساعي الحكومة لمواجهة ضعف النشاط الاقتصادي، استمر نمو الإنفاق الحكومي ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١٠ سنوات، مرتفعاً بنسبة ١٩,٦% على أساس سنوي، وهو الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى وضع المزيد من الضغوط على العجز المالي، إذ بلغ العجز لمدة ١٢ شهراً ٥,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢,١% في عام ٢٠٢١ (صندوق النقد الدولي). وسيؤدي هذا الأمر إلى دفع الدين العام إلى مستويات حادة تصل إلى ٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠ وإلى ٨٦% في السنة المالية ٢٠٢١. وفي ظل تلك الخلفية، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مؤخراً توقعات الديون السيادية إلى سلبية من مستقرة مع الحفاظ على التصنيف دون تغيير عند مستوى -BBB.

ويشكل استمرار تفشي الجائحة أكبر المخاطر السلبية لأفاق نمو الاقتصاد الهندي، إذ أظهر الوباء علامات محدودة على التراجع بالنظر إلى زيادة الحالات الجديدة إلى أكثر من ٥٠ ألف حالة يومياً في مستهل شهر أغسطس، مما قد يحد من النشاط التجاري. وفي ظل توقع أن يظل الطلب خاملاً على المدى القريب، سيزداد الضغط على تحصيل الإيرادات وعلى أوضاع المالية العامة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠٢٠ وأن ينتعش بنسبة ٦% في عام ٢٠٢١، بافتراض احتواء تفشي الجائحة ورفع القيود، على الرغم من توقع بعض المحللين آخرين انكماشاً أكثر حدة.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com